

كان بشاذاً مستكبراً وذاً ما حال ان الشاذ المردود هو الفرح الخالق والفرح الذي ليس في ربه
من القوة واليقظة ما يغيره في ١٢٦٠ تهن وقد يسمى مستكراً لاسما من ان لم يكن عدلاً بغيره وسعاد
كركنا لظن ان الشاذ المذكور قد يسمى مكرراً لاسما من كان رواية غير عدل ولا خياط وهذا
ما صرح به جماعة وقتناه اطلاق الخليلي الماريل ليرفها تعقب به عليه النورين وابن الفلاح
من التمسيل السابق نقله ما يعقل احد صاحبه الاخر قد شكا فيها في التمسيل لكن في
حاشية ما لفظن من العسقلاني على الفصل بينهما حيث قرآن الحمد في تعريف الشاذ
انه ما رواه في القول اربع منه حفظاً او عدداً مخالفة لما يمكن الجمع معها وفي تعريف
المكذبة ما رواه في المقبول من ان الشاذ من رواية المقبول والمكذبة من رواية غيره قال الحافظ
والخبر ولا خصوص من وجه ان الشاذ يخالف في الحديث على شيء من ايراد المكذبات للمكذبات
يصدق على شيء من ايراد الشاذ لان الشاذ من رواية المقبول والمكذبة من رواية غيره قال الحافظ
السفاون وقد حقق بينهما بعض الحافظين من ان كل من الشاذ والمكذبة على قسمين احدهما
ما ذكره وتاثيره ان الشاذ ما يصدق به غير المقبول الذي يغيره مما بعد فله تواتر صدوقه غير
خاطبا والمكذبة ما يصدق به غير المقبول الذي لا يغيره مما بعد فله تواتر صدوقه غير
ذلا فبما ان هذا كلا منهما قسما من مجموع في مطلق التعريف وهو ليس صدوقه او غيره
فيما ان الشاذ ليريه نفعه حال الوقت او غيره وغير ضابطا للمكذبات ليريه ضيق لسوء حفظها
له او تحذره لانه ومن راجع ما في الحديث من لفظ لا في الحديث من لفظ لا في الحديث من لفظ لا
المدحج تارة يكون في لفظ تارة يكون في الاستاذ فاما الاصل فهو كلام الحق في المتن لفظاً
كمنفردا بحيث يتوهم انه منه لقراءة يقع تارة في قوله وبثاله ما رواه الخطيب في روايته
ابن قطن وبنية عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي بصير في رضى به عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اسعوا بالحق والحق ان لا تعاقب من النار قال الخطيب وهو يروى
وشاية فان اسعوا بالحق والحق ان لا تعاقب من النار قال الخطيب وهو يروى
الذي خلقه الله عليه وسلم تارة رواه الثقات عن شعبة و تارة في وسطه وبثاله حديث
هشام عن عروة عن ابيه عن يسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من مس ذمته او تشبهه او رغبه فليتبعض فان ذمته من قول عروة وليس يرفق في روايته
المدحج تارة يكون في لفظ تارة يكون في الاستاذ فاما الاصل فهو كلام الحق في المتن لفظاً
كمنفردا بحيث يتوهم انه منه لقراءة يقع تارة في قوله وبثاله ما رواه الخطيب في روايته
ابن قطن وبنية عن شعبة عن محمد بن زياد عن ابي بصير في رضى به عنه قال قال رسول
الله صلى الله عليه وسلم اسعوا بالحق والحق ان لا تعاقب من النار قال الخطيب وهو يروى
وشاية فان اسعوا بالحق والحق ان لا تعاقب من النار قال الخطيب وهو يروى
الذي خلقه الله عليه وسلم تارة رواه الثقات عن شعبة و تارة في وسطه وبثاله حديث
هشام عن عروة عن ابيه عن يسرة بنت صفوان قالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يقول من مس ذمته او تشبهه او رغبه فليتبعض فان ذمته من قول عروة وليس يرفق في روايته

وغيره من الامية بل لا يظهر الخبر في نقله سيما في المنقول عنه وقول ابن السمعاني وغيره
المعتبر له ساقط العلة ومن يترك الكارن مواضعه وملتقى بالكاتبين محمول على ما عدا
قاله الحافظ السفاون : وما انفرد شخص به من حديثه : وذلك اما ثقة الربيب :
اولين حال ضعف شخصه : وحال الحال لكل حكمه : الفريبن هو ما انفرد به لرويته
شخص من الرواة ايم من بعد الصحابي كما انه عليه الحافظ العلاء بان لم يرد من بعد غيره
واحد في موضع من الحديث ذلك المندرج له احوال ثلثة الاثبات ثقة الربيب الذي هو غير
يقال ان الرجل بالضم فهو ريب ايم ذو قنطة وخبرة وعلم وادراك لظن به انه كامل الضبط
واما ريب الحال ضعيف شكه لتقدح في القول فيه والشك في اصله من شبهة اليوم وهي
الحيدة المعترضة فيه لان قولها تارة على قوة الفرس وضعفها على طالبها يقال فلان
شديد المشككة اذا كان عزيز النفس ايم ما صاح الحال بان وجد فيه اصل الضياع دون
جماله ولكن هذه الاحوال الثلاثة حكمه ففي الاول يكون الحديث صحيحاً كما في افراد الوجه
في الصحيح وفي الثاني يكون الحديث صحيحاً وهذا هو الغالب في الغريب حتى قبل تواتر
الفريبن كقول الامام احمد لان حديثه لا يكتبه الفريبن فانها متاكيد وعامة تامة
الضعف وفي الثاني يكون الحديث حسناً وفي جامع الترمذي له امثلة كثيرة وسكن حاله
فليس ضرورياً : واثان او ثلثة ان شروا : فيما رواه عن رجل قتل رجلاً :
فوعز ما رواه الشيخ : عن ذلة الشيخ هو المشهور : ذكر الناظر في حديث الربيب
لوعين احدها العزيز ويسمى به ثلثة وجوده من غير عينه كسر العين ايم قاله فيها
ابن قتيبة ومنه قوله تعالى فعدت زانية و قد عرفه الناظر رحمه الله بان ما رواه اثنان وثلاثة
عن رجل قتل رجلاً هذا ما رواه ابن منداه وابن طاهر جماعة والثاني المشهور ويسمى به
لشبهته وضوء امره وعرفه الناظر بان ما رواه لا يكثر عن ذلك الشيخ والمدرك بالثلاث
فانها ماله يبلغ درجة التواتر قاله السخاوي ثم قال ومقتضى هذا انها محتجبان يعني
العزيز والمشهور فيها رواة الثلاثة ويختص بالاثنتين والمشهور بما فوق الثلثة
وهذا مقتضى ما قاله ابن منداه وقرع عليه في الملاح والنووي والذي حرره شيخنا الحافظ
ابن حجر اختص المشهور بالثلاثة فاقوا والعزيز بالاثنتين وعليه فلا يحتجبان
انتمى قاله في شرح النجاة والمدرك لانه اقل من اثنين عن قول من اثنين فيتحتمل ما وجد
في بعض طبقاته ثلثة اذ قوله اثنان في رواية اثنان عن اثنين فقط مما لا يكاد يوجد بل
على ابن حبان عدم وجوده اصلاً انتهى قال السخاوي وخفة هذا ان التفتيح لا
شئ في بعض الطبقات مرفوع من مراد ابيها لا يكثر الزيادة في بعض الطبقات لا يفر
بعضها ولذا لا يعرف بعض المتأخرين بان ما يكون في طبقاته روايات فقط
ويعاير طبق المشهور على ما مشهور على الاستدلال ولو روى واحد ولم يكن لور
اصلاً يثبت علماً ايم كان سراً على ولدت في زمن الملائكة العادل وتثبت العلة
ومن يشق في جوده اذ يرضيه بالجملة ويوم يحكم يوم صومكم : وسماها اذ
التابع : قال رسول الله هذا المشايخ : وبعضهم خص كبار التابع : والفقهاء اعمته